

نحو سياسات وطنية للمعلومات في العالم العربي

د. عبد الحميد أعراب

أستاذ محاضر

رئيس قسم علم المكتبات والتوثيق

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الجزائر

ملخص

إن التحولات الجذرية التي يعرفها العالم اليوم في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تبين أكثر من أي وقت مضى أن الاستثمار في قطاع المعلومات ضرورة ملحة بالنسبة إلى كل شعوب العالم دون تمييز في ذلك بين الدول الغنية والفقيرة أو الصغيرة والكبيرة.

إن ما آلت إليه الأوضاع على المستوى العالمي يستدعي من الدول العربية أن تعيد النظر في دور وأهمية قطاع المعلومات قصد توظيفه لتحقيق وثبة تنموية وفق سياسات وطنية مدروسة على أسس علمية واضحة وبمساهمة كل العناصر الفاعلة وفق تصور إقليمي واسع تراعى فيه المصالح المشتركة لكل دول المنطقة بحكم الرهانات الإستراتيجية التي يملها النظام العالمي الجديد.

Résumé

Les Mutations profondes que connaît le monde aujourd'hui dans les domaines Socio-économique et politique confirment plus que jamais la nécessité de l'investissement dans le secteur de l'information sans distinction aucune entre les pays du monde qu'ils soient pauvres ou nantis, grand ou petits.

En ce qui concerne les pays arabes, la situation du secteur de l'information, dans l'acception la plus large du terme, exige une révision du rôle et de l'importance de l'information en tant que ressource de développement suivant des politiques nationales formulées sur des bases scientifiques avec la participation de tous les partenaires concernés et selon une vision globale qui prend en considération les intérêts communs de tous les pays de la région et les enjeux stratégiques dictés par le nouvel ordre mondial.

مقدمة :

إن الحديث عن أهمية المعلومات أمر فصل فيه منذ عقود خلت حيث أثبتت التجارب العالمية الرائدة أن قطاع المعلومات يشكل القاعدة الأساسية التي تصاغ وتبنى على أساسها البرامج والسياسات التنموية لما له من أثر بالغ الأهمية في مواجهة مشاكل الحاضر واستشراف المستقبل.

إن التغيرات التي عرفتها نهاية القرن العشرين على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مهدت إلى مرحلة جديدة أملت على دول العالم السعي نحو مجتمعات المعلومات بغض النظر عن الفوارق الاقتصادية والسياسية والثقافية. إن القناة التي تتقاسمها مختلف شعوب العالم والتي تشكل الإجماع حولها هي أن المعلومات مورد أساسي في خدمة التنمية البشرية لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنه.

إن الإشكال الأساسي الذي يواجه هذا المسعى يتمثل في الجانب العملي الذي يفرق حتما بين أثرياء العالم وفقرائه لما يترتب عن ذلك من الحاجة الماسة إلى موارد مالية ضخمة ليست في متناول كل دول العالم خاصة النامية منه.

إن مجتمع المعلومات إفراز للنمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي في ظل نظام عالمي أحادي القطبية تسييره المنافسة الحرة وقوانين اقتصاد السوق، مما يجعل الدول النامية أمام وضعية جد صعبة حيث أنها لا تملك وسائل المواجهة والصمود في عالم رسم الأقوياء معالمه، وفي الوقت نفسه تبين أن هذه الدول لا يمكن لها الاستغناء عن المعلومات لإرساء قواعد متينة تصاغ على أساسها استراتيجيات تنموية.

إن رفع هذا التحدي بالنسبة إلى الدول العربية يستوجب التفكير في إيجاد الحلول المناسبة حسب الإمكانيات المتوفرة ووفق تصور علمي واضح ودقيق تحدد فيه الإجراءات المستعجلة لاستدراك التأخر المسجل في قطاع المعلومات.

والواضح اليوم أن الاستفادة من السوق العالمية للمعلومات واستعمال هذه الأخيرة كأداة للتنمية لا يمكن أن يتأتى في ظل غياب سياسات وطنية للمعلومات بإمكانها أن توظف لإيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تعانيها هذه المجتمعات.

وقبل الشروع في صياغة هذه السياسات ينبغي أولاً أن تحدد المبادئ الأساسية الموجهة لها وفق الأهداف المنتظرة منها مع مراعاة الوسائل الأزمنة والمناسبة لتطبيقها على أرض الواقع.

1- السياسات الوطنية للمعلومات بين النظرية والتطبيق :

إن التحولات الجذرية التي عرفتتها أنظمة المعلومات منذ الستينيات من القرن العشرين مشفوعة بالتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات وكذا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد العالمي أفضت إلى ظهور حاجيات كبيرة ومتعددة للمعلومات كمورد أساسي لتصور وتنفيذ البرامج التنموية على مختلف الأصعدة.

إن الأهمية القصوى التي تكتسيها المعلومات باختلاف أبعاد استعمالاتها طبعت بداية الألفية الثالثة التي شهدت ميلاد عصر جديد تم الإجماع على نعتة بعصر المعلومات الذي أصبح فيه قطاع المعلومات يتحكم في بقية القطاعات الأخرى التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستغني عن المعلومات كوسيلة للتطور وأداة لاتخاذ القرار.

على هذا الأساس سعت الدول المتقدمة نحو تحقيق مجتمعات المعلومات إيماناً منها بأن الرهانات الإستراتيجية المستقبلية تكمن في مدى التحكم في المعارف التي تعتمد بدورها على مدى استجابة الدول إلى الحاجة إلى الاستثمار في قطاع المعلومات الذي يشكل الأرضية الصلبة لتطوير المعارف واستعمالها في خدمة التنمية بمفهومها الشامل.

إن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا في ظل سياسة وطنية واضحة المعالم تعمل على إدراج أنظمة المعلومات في عملية التنمية وذلك بتسخير الوسائل المادية والبشرية والمالية اللازمة للسماح لها بالارتقاء إلى المستوى المطلوب.

إن هذا التصور يستدعي تجنيد كل الإمكانيات مع تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل العناصر الفاعلة والمؤثرة والمعنية بإنتاج ونقل ومعالجة واستعمال المعلومات كمورد إستراتيجي ومطلب اجتماعي هام يستحق الرعاية الكاملة والاهتمام البالغ من قبل كل من يهمه الأمر ابتداء من أبسط مواطن إلى أعلى مسؤول في هرم السلطة مروراً بمختلف دوائر وبؤر القرار.

إن الدور الأساسي الذي تلعبه المعلومات في حياة الأفراد والجماعات أدى بكل دول ومجتمعات العالم إلى الاقتناع الكامل بوجوب الاهتمام بهذا القطاع الإستراتيجي الذي يشكل القاعدة الأساسية لكل وثبة تنموية. وهذا التصور لا يقتصر على دول دون أخرى بغض النظر عن حجم هذه الدول أو نظامها السياسي أو مستوى تطورها.

إن الاختلاف يكمن أساساً في قابلية أو إمكانية الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي العملي حيث يبين مختلف التجارب العالمية أن الانتقال من الجانب

النظري إلى الجانب التطبيقي يعتمد على شروط يمكن حصر أهمها في الإمكانيات المادية ومستوى التطور والتحكم في البرمجة والتخطيط واستشراف المستقبل.

وعلى هذا الأساس نجد أن الدول التي استطاعت أن تدخل في مجتمع المعلومات هي تلك التي جمعت بين الإمكانيات المادية والسياسات المحكمة والمدرسة على أسس علمية تراعى فيها الأهداف والوسائل والمنهجية.

2- السياسات الوطنية والعالم العربي :

على غرار أغلبية دول العالم الثالث لا توجد حسب ما لدينا من معلومات أية دولة عربية تمكنت من إعداد سياسة وطنية للمعلومات (1) والسبب في ذلك يعود حسب اعتقادنا إلى أن قطاع المعلومات لم يدرج ضمن الأولويات في البرامج التنموية رغم ما أنجز من هياكل قاعدية معتبرة في العديد من هذه الدول التي لا تزال تفقر إلى تصور علمي واضح ضمن سياسة رشيدة توفق بين الأهداف والوسائل والإمكانيات.

إن أول ندوة إقليمية حول السياسات الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها عقدت بدعوة من مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبالتعاون مع وزارة التخطيط بالمملكة الأردنية الهاشمية واليونسكو والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وذلك في الفترة الممتدة ما بين 17 - 20 جوان 1989 بمقر

المنظمة العربية للعلوم الإدارية في عمان. شارك في هذه الندوة ممثلون عن اثنتي عشرة دولة عربية ناقشت المواضيع التالية:

- 1_ أهمية السياسات الوطنية للمعلومات وأثرها على برامج التنمية.
- 2_ البنيات التحتية والجهود المبذولة من طرف البلدان العربية في ميدان المعلومات.
- 3_ التعاون العربي في مجال المعلومات.
- 4_ البحث عن نموذج مناسب للوضعية العربية انطلاقاً من التجارب العالمية الأخرى.
- 5_ تمثيل المستفيدين أثناء وضع السياسات الوطنية للمعلومات.
- 6_ استخدام طرق التسويق في ميدان المعلومات.
- 7_ إشراك القطاع الخاص في صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية للمعلومات.
- 8_ جرد الرصيد الوثائقي العربي.
- 9_ التعاون مع السوق الأوروبية المشتركة.

بعد التطرق إلى هذه العناصر أفضت المناقشات إلى التوصيات التالية :

1_ إرسال التقرير والتوصيات الصادرة عن الندوة إلى أصحاب القرار لدى الحكومات العربية وبقية الجهات المعنية الأخرى.

2_ دعوة البلدان العربية إلى القيام بما يلي :

_ مسح شامل للهياكل القاعدية المتعلقة بنظم المعلومات وخدماتها و التشريعات القائمة.

_ تحديد أولويات التعديل بناء على نتائج المسح الوطني.

_ تنظيم اجتماع وطني لدراسة ورقة العمل والتعديلات المقترحة.

_ إعداد الوثيقة النهائية للسياسة الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها وعرضها على السلطات الحكومية المسؤولة.

3_ إدراج الشبكة العربية للمعلومات في السياسات الوطنية للدول العربية.

4_ إعطاء المرونة الكافية للسياسات الوطنية للمعلومات والعمل على تطوير أساليب تناول وتراسل المعلومات.

5_ الاهتمام بالتكوين والتدريب للعاملين في قطاع المعلومات.

6_ اعتبار المعلومات جزء من خطط التنمية.

إن هذه التوصيات تكتسي أهمية قصوى من الناحية النظرية حيث أنها تعبر على وجود نوع من التعبئة والإحساس بأهمية ووجوب السعي نحو إعداد هذا النوع من السياسات، وهذا المسعى في حد ذاته نتيجة إيجابية تحسب لصالح المهنيين الذين برهنوا في أكثر من ندوة أو لقاء علمي بأنهم يمتلكون الأفكار الكافية لوضع تصورات واضحة لإعداد مشاريع وبرامج طموحة في ميدان المعلومات إلا أن التجارب المختلفة أثبتت أن هذه المشاريع غالباً ما تتوقف عند مستوى التوصيات دون أن تحقق على أرض الواقع، ويعود ذلك حسب تقديرنا إلى عدم التوافق بين ما يصدر من اقتراحات وتوصيات من الأوساط المهنية وما يجب أن يتخذ من إجراءات عملية تطبيقية تصدر من الدوائر المعنية باتخاذ القرارات.

إن اتساع الهوة بين المهنيين وأصحاب القرار تجعل كل المحاولات الهادفة إلى مسايرة ما يجري من تطور على المستوى العالمي في ميدان المعلومات يواجه بالعراقيل المختلفة التي تؤدي في النهاية إلى الفشل المحتوم. وعلى هذا الأساس ينبغي إعادة النظر

في الطرق التي تتبع إلى حد الآن في إعداد ودراسة وتنفيذ المشاريع التي ترمي إلى تطوير وتنشيط الآليات التي تسمح بتطوير قطاع المعلومات وذلك بالابتعاد قدر الإمكان عن الأساليب الظرفية والترقيعية.

وعليه فإن السياسة الوطنية للمعلومات كغيرها من المشاريع الأخرى لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا في حالة الإعداد الجيد والمدرّس وفق خطة علمية تؤخذ فيها بعين الاعتبار كل العوامل المؤثرة وإشراك كل العناصر الفاعلة مع الربط الوثيق بين الوضعية السائدة والأهداف المنتظرة والوسائل المتاحة.

بناء على ما سبق ذكره تبين أن دول العالم العربي مطالبة اليوم على غرار بقية الدول النامية الأخرى بأخذ مسألة المعلومات على محمل الجد بالإسراع في التفكير لإيجاد التصور الأمثل لتحديد موقعها من التطورات التي يشهدها العالم وتحديد الأدوات والمناهج التي تؤهلها للسعي نحو مجتمع المعلومات.

3- أهم المبادئ الموجهة لصياغة السياسات الوطنية للمعلومات في العالم العربي :

1- رفع مستوى التربية والتعليم :

إن ما يميز المعلومات عن بقية الموارد التي تمثل مصدر الثراء لأي مجتمع هي خاصية التراكم التي تفسر على أساس أن المعلومات يزيد حجمها كلما زاد استعمالها، وبتعبير آخر تستعمل المعلومات قصد إنتاج معلومات أخرى تساهم بطريقة تراكمية في إثراء المعارف وتطوير المهارات عن طريق التدريب الجيد والتكوين المناسب.

وعلى هذا الأساس تكمن أهمية المعلومات في مدى استعمالها والاستفادة منها وتوظيفها في إيجاد الحلول لمختلف الصعاب التي تواجه التنمية بمفهومها الشامل. ولا يمكن أن نتحدث عن استعمال المعلومات بمعزل عن المستعملين الذين يشكلون المحور الرئيسي في عملية التنمية، علماً أن الاتجاه الحديث الخاص بتسويق المعلومات انتقل من منطق العرض إلى منطق الطلب وبتعبير آخر بدل الاهتمام بالمعلومات ثم البحث عن المستفيدين تبين أن العكس هو الصحيح أي تحديد ومعرفة فئات المستعملين ثم العمل على توفير كمية ونوعية المعلومات التي يطلبها المستفيدون منها.

يفهم من هذا الكلام أن إعداد القارئ أو المستعمل أو المستفيد يعتبر المرحلة الأولى التي ينبغي التفكير فيها أثناء صياغة سياسة وطنية للمعلومات باعتبار أنه لا يمكن السعي نحو مجتمع المعلومات بالنسبة إلى الدول التي نقشت فيها ظاهرة الأمية أو تلك التي لم

تصل بعد إلى تشكيل أرضية صلبة في مجال التربية والتعليم وعلى أسس علمية تراعى فيها التحولات التي يعرفها العالم في شتى المجالات وعلى رأسها مجال المعلومات.

إن الفكرة السائدة اليوم في ميدان التربية والتعليم والتي تمثل شبه اجتماع في الأوساط التربوية هي أن التلميذ ملزم في المراحل الدراسية الأولى بمتابعة دروس في أبجديات تسيير المعلومات والتي تشكل جزءاً من المقرر الدراسي.

في هذا السياق أقرت وزارة الاتصال الفنلندية في 1995 أن إحدى مهام التعليم العام تتمثل في إعطاء التلميذ المهارات الأساسية في مجال اقتناء، تسيير واسترجاع المعلومات للنجاح في متابعة دروسه والانسجام في مجتمع المعلومات. كما يرى البعض أنه يستحسن عند إعداد البرامج الدراسية الاهتمام بالمفاهيم المتعلقة بالمعلومات كالتنظيم والتسيير والاسترجاع بدل الاهتمام بالتكنولوجيات في حد ذاتها (2).

إن الاهتمام بتربية الطفل في مجال المعلومات إعداد منهجي لمعرفة وفهم سلوك جمهور المستفيدين وتوسيع قاعدة المستعملين لضمان تأثير أنظمة المعلومات على المحيط الذي توجد فيه.

2_ المعلومات أداة ومورد أساسي للتنمية :

إن المتتبع لتطور أنظمة المعلومات يدرك اليوم جيداً أن دراسة هذه الأخيرة تختلف عما كانت عليه في الماضي، فمن دور الجمع والحفظ على التراث الفكري حيث أن أهمية المكتبة في الماضي كانت تقاس بحجم الكتب والوثائق التي توجد فيها، وبمرور الزمن أصبح هذا الحكم غير صحيح إذ أصبحت نجاعة المكتبة أو أي نظام آخر للمعلومات تقاس بنوعية الرصيد ومدى استعماله من قبل القراء وكذلك مستوى الخدمات التي يقدمها النظام ومدى تأثيره وتأثره على المحيط الذي يوجد فيه.

إن ظاهرة التقادم أو التعطل جعلت من الحجم مؤشراً ثانوياً لا يمكن أن يؤثر في نجاعة المكتبة إلا بعد توفر عامل النوعية الذي يقاس عادة بنسبة الاستعمال ومستوى تغطية حاجيات القراء. إن التطور الذي عرفه علم المكتبات والمعلومات في بداية الستينيات أفضى إلى فلسفة جديدة مفادها أن المعلومات أداة للتنمية والتطور كونها مورداً إستراتيجياً بالغ الأهمية بالنسبة إلى كل شعوب العالم بغض النظر عن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إن أثر المعلومات في عملية التنمية في الوقت الحاضر يترجم بحجم الاستثمارات في قطاع المعلومات بحكم أنها تشكل القاعدة الأساسية التي لا يمكن بأي حال من

الأحوال الاستغناء عنها عند وضع إستراتيجيات أو صياغة البرامج التنموية. وعلى هذا الأساس أصبح اليوم جلياً أنه لا يمكن أن يحقق أي تطور أو وثبة تنموية بمعزل عن المعلومات كوسيلة لاتخاذ القرارات على مختلف المستويات ومختلف الأصعدة.

3_ تحديد المسؤوليات وتوزيع المهام :

إن التفكير السليم في صياغة أي برنامج أو تطبيق أي مشروع لا يمكن أن يفضي إلى نتائج إيجابية ما لم تحدد فيه المسؤوليات وتوزع فيه الأدوار وفق معايير الكفاءة والتأهيل والاختصاص.

إن المسؤولية في قطاع المعلومات يتقاسمها أصحاب القرار، المهنيون وجمهور القراء (3)، ولا يمكن لأية سياسة وطنية للمعلومات أن تتجح إلا بمساهمة هذه العناصر الثلاثة عبر استشارة وطنية (4) وتظافر جهود كل العناصر الفاعلة والتي يمكن أن يكون لها تأثير على هذه السياسة.

إلى جانب المسؤوليات المتباينة بين مختلف العناصر الفاعلة ينبغي أن تحدد الأدوار وفق برنامج دقيق تحدد فيه مختلف المهام وفق آجال محددة. إن الحديث عن توزيع الأدوار وتحديد المسؤوليات في قطاع المعلومات يجرنا حتماً إلى الحديث عن دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

- القطاع العام :

إن الدول والحكومات مقتنعة اليوم بأن تحسين الأداء في الخدمات العامة كالصحة والتربية والتعليم والعدالة وغيرها ترتبط بمدى التحكم في المعلومات. وعليه فإن دور السلطات العمومية أصبح اليوم ضرورياً أكثر من أي وقت مضى فيما يخص :

_ إنشاء الهياكل القاعدية وتطويرها وتوفير الوسائل.

_ الإشراف على صياغة سياسات وبرامج ترمي إلى تطوير قطاع المعلومات.

_ التوجيه والمراقبة للتوفيق بين الأهداف والوسائل والنتائج المنتظرة والتأكد من تأثيرها على عملية التنمية مع الصهر على الاستغلال العقلاني للموارد والإمكانيات المتوفرة.

- القطاع الخاص :

على غرار القطاع العام فإن القطاع الخاص يحتل مكانة هامة لا تقل عن أهمية القطاع العام من حيث الحاجة إلى المعلومات (5) فالتحولات التي يعرفها العالم اليوم أفضت إلى رسم معالم نظام جديد تسييره قوانين اقتصاد السوق والمنافسة الحرة التي يحتل

ففيها القطاع الخاص مكانة مهمة من حيث النشاط وكذلك رؤوس الأموال المتداولة في الاقتصاد العالمي.

على ضوء هذا التوجه للسياسة الاقتصادية العالمية ينبغي على العالم العربي أن يفكر في الصيغ المناسبة لإدماج القطاع الخاص كعنصر فعال بإمكانه أن يتأثر ويؤثر في تطوير قطاع المعلومات.

4- الاستفادة من تجارب الآخرين :

إن أهمية المعلومات كمورد أساسي في خدمة تنمية الشعوب أدى بالعديد من دول العالم خاصة المتقدمة منه إلى العناية الكاملة والاستثمار الواسع لإرساء قواعد متينة وبنية تحتية قوية تسمح لها بالتحكم والاستفادة من قطاع المعلومات عبر دوره التتموي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

إن الدور الريادي الذي يتصدره قطاع المعلومات أفضى إلى بروز دول تمثل النماذج أو أقطاب الامتياز في ميدان المعلومات والتي بادرت إلى السعي نحو مجتمع المعلومات قبل نهاية القرن العشرين. وعلى دول العالم العربي أن تستفيد من تجارب هذه الدول مع مراعاة خصوصياتها وإمكانياتها.

5- التكتل الإقليمي :

في ظل الأحادية القطبية التي تسود العالم اليوم لا يمكن الصمود أمام ما يفرزه تيار العولمة إلا باللجوء إلى التكتلات الإقليمية قصد تجميع القوى وتوحيد المساعي وفق برامج وإستراتيجيات ترمي إلى تحقيق نفس الأهداف والحفاظ على المصالح المشتركة (6).

إن دول العالم العربي اليوم في أمس الحاجة إلى التكتل لتشكيل قوة إقليمية ذات ثقل وتأثير على الساحة الدولية كون كل العناصر تؤهلها لهذا المسعى، بينما نجد دول الاتحاد الأوروبي التي يفرقها الدين واللغة والتاريخ إلا أنها تكتلت بحكم المصلحة والمصير المشترك. فالتكتل العربي اليوم على الأقل في مجال المعلومات مسألة في غاية الأهمية بل ضرورة ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد في عالم لا مجال فيه للتشتت والفرقة والضعف والتخلف.

6- التحكم في البرمجة والتخطيط والمتابعة :

غالباً ما تظهر جهود جديدة في ميدان المعلومات على المستوى الوطني أو الإقليمي إلا أن هذه المبادرات يغلب عليها طابع المبادرة الفردية والظرفية، فكم من مشروع لم ينجز أو لم يعمر بحكم سوء البرمجة والتخطيط وحسن المتابعة.

إن هذه الظاهرة متفشية في دول العالم الثالث التي تفتقد إلى آليات البرمجة والتخطيط على المدى المتوسط والطويل وإمكانيات متابعة تنفيذ المشاريع على أرض الواقع وذلك لأسباب عدة لا يتسع المجال لذكرها.

إن صياغة وتنفيذ سياسة وطنية للمعلومات مشروع مكلف يستدعي اللجوء إلى الموارد المالية العامة لذا لا يمكن أن يترك تنفيذه للصدفة والظرفية. إن مثل هذه المشاريع تستدعي دراسة علمية دقيقة وموضوعية تؤخذ فيها بعين الاعتبار معايير الكفاءة والانضباط والتدرج المنهجي في التنفيذ.

7- تحسيس المهنيين وأصحاب القرار بضرورة السياسات الوطنية للمعلومات :

رغم ما يقال اليوم عن أهمية المعلومات في حياة الشعوب والحكومات إلا أن الدول التي سعت حقيقة إلى تحقيق مجتمع المعلومات تمثل نسبة قليلة مقارنة بباقي الدول الأخرى وهذا لعدة أسباب وعلى رأسها الإمكانيات المادية التي تشكل اليوم الهوة التي لا تزال تزداد اتساعاً بين أغنياء العالم وفقرائه.

إلى جانب الإمكانيات والوسائل المادية فإن معظم الدول النامية لا تعطي الأولوية لقطاع المعلومات في برامجها التنموية وذلك يعود إلى عدم وجود الهياكل القاعدية اللازمة من جهة وعدم وجود ضمانات نجاح الاستثمارات الضخمة نظراً لعدم توفر المحيط المناسب والمشجع لاستعمال المعلومات كمورد أساسي للتنمية من جهة أخرى.

أمام هذا الوضع المعقد تأتي عملية التحسيس والإقناع بالدور الريادي الذي يمكن للمعلومات أن تؤديه في المجتمع وبالتالي ضرورة العمل الجدي المدروس في إطار سياسة واضحة المعالم التي لا يترك فيها المجال للعبث بالمال العام والحرص الكامل على تحقيق النتائج وبلوغ الأهداف التي تمت على أساسها صياغة هذه السياسة.

إن المسؤولية (7) في ذلك يتقاسمها المهنيون وأصحاب القرار كقطبين أساسيين ينبغي أن يعملوا لتحقيق أهداف مشتركة في ظل التشاور وتوحيد الرؤى وفق ما يجري من تحولات وتطورات في هذا المجال على المستوى العالمي.

8- تشجيع استثمار القطاع الخاص :

حسب التقرير السنوي حول الاتصال والمعلومات الذي صدر عن منظمة اليونسكو سنة 2000 فإن رؤوس الأموال الخاصة بقطاع المعلومات على المستوى العالمي يتحكم فيها القطاع الخاص المتمثل في عدد قليل من الشركات العملاقة. في ميدان الإنترنت

شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في فتح المجال للقطاع الخاص منذ بداية السبعينيات مع احتفاظ الدولة بصلاحيات المراقبة والمتابعة والتخطيط (8).

إن دول العالم العربي في أمس الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى للتفكير في آليات جديدة تتيح الفرصة لرأس المال الخاص والعمل على ترشيد المنافسة في قطاع المعلومات لأن القطاع العام لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتمكن بمفرده من تحمل الأعباء الناجمة عن التكفل الحقيقي بقطاع المعلومات.

9- التحكم في وسائل الاتصال :

تحتل وسائل الاتصال مكانة هامة في حياة الأفراد والجماعات بحكم تأثيرها المباشر على الأعمال اليومية للمواطن وعلاقاته مع المحيط الذي يؤثر فيه أو يتأثر به.

إن وسائل الاتصال بمفهومها الواسع أداة فعالة وحلقة ضرورية في أي استراتيجية تنموية بداية بميدان البحث واستعمال الشبكات العامة والخاصة لتراسل المعطيات إلى قطاع التربية والتعليم الذي يهتم بوسائل الاتصال للتعليم عن بعد بفضل التكنولوجيات الحديثة مروراً بالمكتبات وأنظمة المعلومات التي تزداد الحاجة إليها كما يزداد الإقبال على الخدمات الإلكترونية وتوظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال على أوسع نطاق.

التربية، الثقافة، العلوم، الاتصال والمعلومات هي أهم الميادين التي تؤثر على المجتمعات في الحاضر والمستقبل وتعتبر وسائل الاتصال عنصراً أساسياً لتطوير هذه القطاعات الحيوية إلا أن النقص في الهياكل والانخفاض في مستوى الخدمات أو الوضعية المتردية لوسائل الاتصال في الكثير من دول العالم الثالث تشكل عائقاً آخر أمام تطور هذه الشعوب التي تحتاج إلى برامج مضبوطة في هذا المجال.

في نفس السياق نبه المجلس الاستشاري العالمي لوسائل الاتصال (WTAC) في تقريره لسنة 1993 (9) أنه على السلطات العامة أن تكون مدركة وعلى أعلى مستوى خاصة في الدول النامية لأهمية وسائل الاتصال كمحرك للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

ففي اليابان مثلاً الذي دشّن خدمة الهاتف سنة 1869 استطاع أن يطور وسائل الاتصال بطريقة جد ناجحة، في سنة 1953 مكالمات خمس دقائق إلى الولايات المتحدة تساوي 5400 ين وهذا السعر يمثل 50 % من الراتب الشهري لإداري تخرج من الجامعة، وبعد أكثر من قرن وربع نفس المكالمات تكلف أقل من 1000 ين ويصل هذا الرقم إلى 620 ين إذ تمت المكالمات ليلاً.

في كولومبيا تستفيد الجامعات من تخفيضات تتراوح بين 15 و 35% بالنسبة إلى الاتصالات الداخلية و 15 - 25 % بالنسبة للاتصالات الدولية، كما يستفيد قطاع البحث

من تخفيض رسومات استعمال الشبكات الداخلية بنسبة 62.5 % والدولية بنسبة 25% (10).

إن دول العالم العربي اليوم في أمس الحاجة إلى مثل هذه التجارب لدعم و تطوير وسائل الاتصال والارتقاء بالخدمات إلى المستوى المطلوب وبأثمان معقولة في متناول الجميع للوصول إلى مصادر المعلومات الداخلية والإقليمية والعالمية علما أن قلة التجهيزات والتدعيم المالي المحدود للمكتبات ومصالح المعلومات الأخرى تحد كثيرا في إمكانية الاستفادة من المعلومات في الكثير من الدول.

10- الانسجام مع المجتمع العالمي للمعلومات :

بحكم عولمة الاقتصاد وتأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال شرعت منظمة التعاون وتطوير الاقتصاد OCDE في التفكير منذ 1995 في صياغة التوصيات الخاصة بالسياسات الكفيلة بالاستغلال الكامل للتطورات التكنولوجية في إطار المجتمع العالمي للمعلومات (11).

إن مساهمة هذا المجتمع بالنسبة إلى الدول العربية تستدعي إعادة النظر في وظيفة أنظمتها الوطنية للمعلومات انطلاقا من معطيات جديدة لما يحدث من تطورات في ميدان المعلومات على المستوى العالمي.

إن عملية الانسجام هذه ليست أمرا سهلا كما أنها ليست مستحيلة عندما تتوفر الإرادة والانضباط وحسن التسيير والتدرج في التنفيذ. إن العمل في هذا الإطار بالنسبة إلى الدول العربية يضعها دون شك أمام تحديات كبيرة نظرا إلى التأخر الذي تعرفه هذه الدول مقارنة بما يجري حولها من تحولات جذرية على الساحة العالمية و في مختلف الميادين. وعليه فإن السعي نحو مجتمع المعلومات يستدعي جملة من التدابير والإجراءات اللازمة نذكر منها :

- 1- إعادة النظر في الهياكل القاعدية الموجودة قصد الارتقاء بها إلى مستوى التفاعل مع السوق العالمية للمعلومات.
- 2- الاهتمام بتأهيل وتكوين أخصائي المعلومات.
- 3- مراجعة طرق التنظيم والتسيير لأنظمة المعلومات.
- 4- إعادة الاعتبار لمهنة المعلومات.
- 5- إيجاد الإطار القانوني المناسب للمهنة والمهن المجاورة.
- 6- الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة (12).

- 7- الاهتمام بالقراءة العامة.
- 8- الاهتمام بتكوين المستعملين لأنظمة المعلومات.
- 9- إدراج مناهج تسويق المعلومات في السلوك اليومي لمسيري أنظمة المعلومات.
- 10- الاعتماد على التقويم كأداة للتسيير.

الخاتمة :

إن السياسات الوطنية للمعلومات إفراز لمرحلة جديدة في تاريخ البشرية التي تعتمد على المعلومات كمورد أساسي لخدمة التنمية بمفهومها الشامل، وهي السبيل للسعي نحو تحقيق مجتمع المعلومات بالنسبة إلى كل شعوب العالم دون التمييز في ذلك بين الدول الكبيرة والصغيرة والغنية والفقيرة.

إن تشكيلة النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية يملئ على مختلف شعوب العالم ألا تكفي بإعداد سياسات للمعلومات فحسب بل عليها أن تدرج هذه السياسات في إطار أوسع عن طريق التكتلات الإقليمية لجمع الإمكانيات والوسائل قصد الحفاظ على المصالح المشتركة.

إن ما عمل به الاتحاد الأوروبي في بداية التسعينيات يندرج في هذا الإطار حيث عبر وبإلحاح عن ضرورة الإسراع لتحقيق مجتمع المعلومات في أوروبا قصد الصمود أمام إفرازات تيار العولمة والحفاظ على مصالحه أمام الولايات المتحدة ودول شرق وجنوب شرق آسيا.

الهوامش:

- 1- اتييم، أحمد محمود.- المكتبات والمعلومات في الدول العربية.
في : التقرير العالمي لمنظمة اليونسكو حول المعلومات 1997- 1998، ص. 64.
- 2- Blurton, Craig.- Nouvelles directions dans l'enseignement.
In : Rapport mondial sur la communication et l'information 1999-2000, p. 59.
- 3- عبد الحميد، أعراب.- التعاون العربي في مجال المكتبات والمعلومات.
في : الندوة العربية حول التكوين الجامعي في مجال علم المكتبات والمعلومات، الجزائر 18-19 نوفمبر 2000، ص. 348.
- 4- Montviloff, Victor.- Manuel concernant la formulation, l'approbation, la mise en œuvre et l'action d'une politique nationale de l'information.- Paris : Unesco, 1990.- IX, 173 p. ; 29 cm.
- 5- Moore, Nick.- La Société de l'information.
In : Rapport mondial sur l'information 1997/98.- Paris : Unesco, 1998, p. 289.
- 6- عبد الحميد، أعراب، مرجع سابق.
- 7- عبد الحميد، أعراب.- المكتبة العربية وتحديات عصر المعلومات.
في : أحوال المعرفة، العدد العشرون، السنة الخامسة، أبريل 2001، ص. 47 - 51.
- 8- Kahn , Robert E.- Evolution de l'Internet.
In : Rapport mondial sur la communication et l'information 1999- 2000, p. 168.
- 9- Les télécommunications de demain vues par le conseil consultatif mondial des télécommunications (WTAC).- Genève : UIT , février 1993.
- 10- Le Droit de communiquer : A quel prix ? Obstacles économiques à l'utilisation efficace des télécommunications en matière d'éducation, de sciences et de culture et pour la diffusion de l'information.- Paris : UIT ; UNESCO, 1995.- 89 p ; 30 cm.
(UNESCO/C 11-95 /WS /2).
- 11- Organisation de coopération et de développement économique. - Vers une société mondiale de l'information.- OCDE : Paris, 1997. - 123p.
- 12- France. Economie, Finances et Industrie (Ministère).
-Technologie et société de l'information : état des lieux statistique. - Services des statistiques industrielles : Paris, 1999. - 189 p.